جيسكار ديستان
استمرار السياسة
الاستعمارية

الرئيس الصومالي
سياد بري :
اغراءات
فرنسية مرفوضة

الساحل الصومالي المحتل:

المعارضة الوطنية تهدّد بمقاطعة الاستفتاء

● التحركات الديبلوماسية بشأن مستقبل الساحل الصومالي المحتل (دجيبوتي) تجري بصورة مكثفة ، وعلى مستويين ، علني وسري .

والاطراف متعددة ، كذلك محطات هذا التحرك التي تصل باريس بواشنطن بقيادة حلف شمال الاطلسي ، الى تشاد ، اديس ابابا ، وحتى تل - ابيب . وعندما يصف المراقبون دجيبوتي بانها قد اصبحت بمثابة قنبلة موقوته ، فلأن قضية استقلالها تثير القلق البالغ في الاوساط الامبريالية ، ولأنها النقطة الممكنة الوحيدة لوجود عسكري غربي في نهاية البحر الاحمر ، يمكنها من السيطرة على مدخل الى المحيط الهندي ، ولان خطة فرنسا بمنحها الاستقلال الشكلي لن تجد الطريق ممهدة أمامها بل على العكس .

ان التوتر يزداد في الساحل الصومالي بسبب المماطلة الفرنسية ، والانكشاف المضطرد لتحركها الديبلوماسي المضلل، وبعد فشل المباحثات المكثفة بين باريس ومقاديشو ، واتضاح موقف اديس أبابا الحقيقي من مسألة الاستقلال . ففرنساتبدو مصرة على تسليم السلطة في « الساحل المستقل » لرئيس الوزراء علي عارف برهان ، برغم المعارضة الواسعة والمتزايدة لمثل هذه الخطة التي تنشيء نظام حكم استعماري جديد في الاقليم على حساب الاستقلال الحقيقي وحق شعبه في تقرير مصيره بنفسه

فالاستفتاء الذي تنوي باريس اجراءه في الساحل المحتل باشراف حكومة علي عارف صنيعتها المكشوفة والمرفوضة ، يخفي نيةفرنسية بتكرار الاستفتاء الذي زيفت نتائجه في سنة ١٩٦٧ ، والانتخابات التي حددت نتائجهامسبقا، لاعطاء صنيعها علي عارف وحزبه سيطرة كاملة على البرلمان ، لانها رغم كل مزاعمها ، مصممة على ان لا تخرج دجيبوتي من قبضتها ، وعارف هو الاداة التي تعدها نمذ فترة ليشكل هذه الضمانة لها .

من هنا الاصرار على أن يجري الاستفتاء في الساحل المحتل باشراف حكومة عارف ، رغم ان المعارضة المتمثلة بالرابطة الشعبية الافريقية من أجل الاستقلال قد اعلنت تكرارا ، بانها انطلاقا من رفضها الاعتراف بعلي عارف برهان رئيسا للحكومة بما انه جاء نتيجة انتخابات مزيفة ، لا يمكن أن تعترف بشرعية اشرافه بهذهالصفة ، على استفتاء الشعب حول مصيره . وقد أعلن ناطق باسم الرابطة في الاسبوع الماضي :مقاطعة الاستفتاء اذا لم تتم تنحية عارف من رئاسة الحكومة .

ففرنسا تعلن بان مؤتمر الطاولة المستديرة (الذي يعقد في باريس في الشهر القادم) والاستفتاء العام في الساحل المحتل ، سيؤديان الى تحقيق الاستقلال عن طريق حق تقرير المصير، كسبيل « سلمي آمثل » . ولكنها ترفض في الواقع تهيئة المناخ الديمقراطي اللازم لضمان حياد ونزاهة الاستفتاء ، بل وانها تستعد عسكريا لادراكها بانها ستستطيع المضي في التضليل لوقت محدد وليس كل الوقت .

ان تهيئة مثل هذا المناخ الديمقراطي يتطلب ازالة الاوضاع السياسية والاجتماعية القائمة في الاقليم التي تقف عائقا أمام حرية ممارسة الحقوق الديمقراطية الكاملة لشعبه . فهناك قيودوقوانين ونظم وحالات طوارىء وعوائق اخرى معروفة ، من ضمنها : القانون الاساسي لعام ١٩٦٧ ، وقانون الاحوال المدنية والشخصية ، وقانوني يوليو ١٩٦٣ ويونيو ١٩٧٢ - هذه القوانين تمكن حكومة علي عارف من طرد المواطنين من ديارهم - لمنعهم من المشاركة في الاستفتاء - والتمييز بين اهل الريف والمدن في الحقوق السياسية وفي الادارةوالوظيفة، وهي تتناول القوى المطالبة بالاستقلال الكامل وبالانسحاب الفرنسي الكامل قبل الاستفتاءورفض أي ارتباط عسكري مع فرنسا في المستقبل .

تجاهل الحقائق

وتمارس حكومة عارف اشكال الكبت ضد هؤلاء، من ترحيل الى اعتقالات بالجملة لضمان انتصار « فرنسي » في الاستفتاء الملزمع اجراءه . ولهذا تركز المعارضة الوطنية في الساحل المحتل - مدعومة من حكومة الصومال - على ان اعادة المواطنين المطرودين الى بلادهم وتوفير حرية التنقل في الاقليم والغاء سياسة القهر والتسلط والتمييز في الحقوق السياسية ، هي الشروط التي لا بد منها لتوفير الجو المناسب لحياد الاستفتاء ونزاهته .

ولكن فرنسا اظهرت بانها ليست على استعداد لالغاء النظم والقوانين والاجراءات التعسفية متعللة تارة باسباب ادارية (!) وتارة اخرى متشبثة بتجاهل الحقائق القائمة في الاقليم التي تقف عائقا أمام الممارسة الحقيقية لشعبه في تقرير مصيره بنفسه . وتجدر الاشارة الى ان الجانب الفرنسي قد اغفل هذه النقاط - الشروط ، خلال المحادثات التي عقدها مع الحكومة الصومالية في مقاديشو في أواخر شهر اذار الماضي ،متجنبا كافة القضايا الاساسية ، ومصرا على بحثموضوع فرعي ، هو التعاون الاقتصادي والفني مع جمهورية الصومال ، محاولا تقديم اغراءات للحكومة لصرفها عن الاهتمام بقضية دجيبوتي ومصيرها . كما طالب بطي قضية العدوان الفرنسي على قرية لوباعدي ، وانتهاكه بذلك حرمة الحدود الاقليمية للصومال ، رافضا الاعتراف به ، أو تقديم الاعتذار الرسمي ، ومطالبا بانهاء القضية دون أية تفسيرات !

ولا تنوي فرنسا فرض حكم عميل لها تفرض بواسطته وصايتها على الساحل الصومالي ، والاحتفاظ بقاعدة عسكرية فيه ، فحسب ، بل انها تنوي تقديم « ضمانات لاستقلال الساحل » لمن تكون في الواقع ، أكثر من أطر تضمن بها لنفسها حرية التصرففي الساحل وفرض سيطرتها عليه في ظل الاستقلالي الشكلي الذي تنويتحقيقه هناك . والحشود العسكرية الفرنسية في الاقليم التي تعززها جوا وبرا وبحرا هي مؤشر فاضح على هذه النوايا .

دور اثيوبيا

ان تحركات فرنسا الديبلوماسية والاعلامية المكثفة ، خاصة في افريقيا والعالم العربي لا تستهدف سوى ذر الرماد في العيون ، بادعاء حسن النوايا في الوقت الذي تضمر فيه مخططات استعمارية جديدة بالتنسيق مع دوائر حلف شمال الاطلسي والولايات المتحدة ، وتستخدم اثيوبيا وتشاد لضمان نجاح هذه الخطط .

فالاهمية الاستراتيجية لدجيبوتي الحيوية بالنسبة للشبكة العسكرية الامبريالية في المنطقة، وبالتالي الضغوط الاميركية والاطلسية هي التي تملي هذا الموقف الفرنسي المشبوه . فالولايات المتحدة التي أقرت مبدئيا تحديث القوات المسلحة الاثيوبية تحديثا كاملا بالسلاح والعتاد ، تعدها ليس فقط لمواجهة أكثر فعالية ضد الثورة الاستقلالية الارترية ، بل لدورها المرسوم بالنسبة للساحل الصومالي . وقد اتخذت اديس ابابا مؤخرا ، موقف التأييد لمخططات فرنسا هناك ، بتأييد علي عارف .

كما ان فرنسا قد وقعت اتفاقيات مع تشاد في أواخر الاسبوع الماضي ، تعزز الارتباط العسكري القائم ، وتضمن استمرار الوجود العسكري الفرنسي هناك ، والذي يسهل تعزيزاتها العسكرية في حالات الطوارىء في الساحل الصومالي .

ان استعدادات فرنسا والدوائر الاميركية خاصة تجري على قدم وساق لمواجهة اللحظات الحاسمة القادمة . فهناك اصرار على قمع الحركة الوطنية الاستقلالية في الساحل المحتل ، وتمرير الاستقلال الشكلي واستمرار الوجود العسكري الفرنسيفيه ، وهذه النوايا تعني رفض القوى الاستعمارية والامبريالية السبيل السلمي للاستقلال الحقيقي ، شكلا ومضمونا ، للساحل ، وتبنيهم أسلوب المجابهة بالقوة .

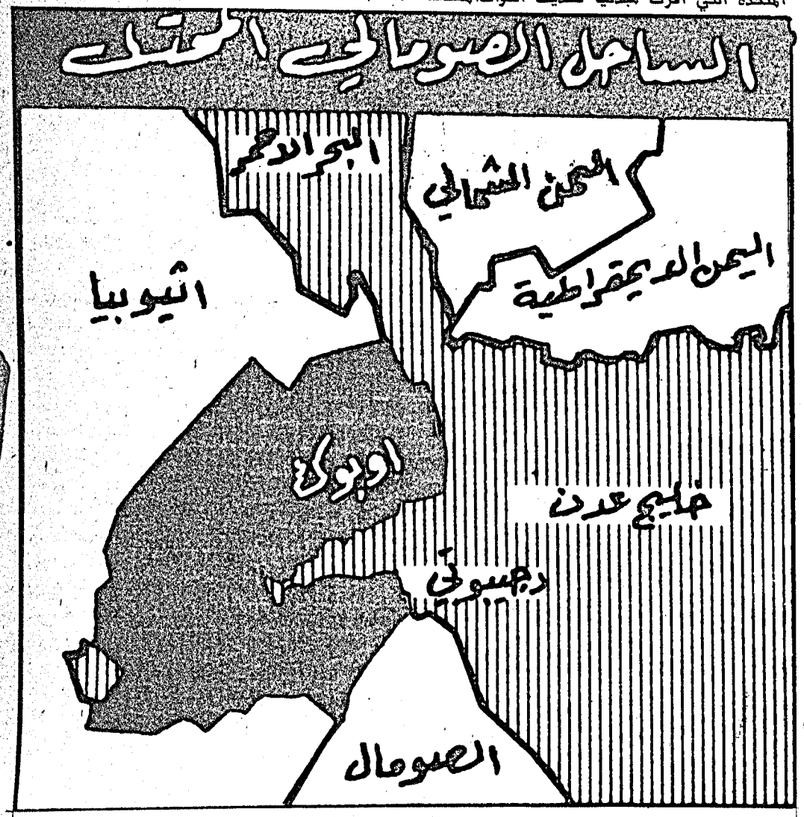

خريطة توضح الموقع الاستراتيجي لميناء دجيبوتي